الاقتصاد: أزمة موارد..أم أزمة إدارة ؟

اليمن من الصراع على الموارد .. إلى توحد الامكانات الاقتصادية

لا يختلف اثنان على ان الدولة اليمنية أصبحت أقوى من الناحية الاقتصادية منذ العام 1990م أمام العالم والجوار الإقليمي فتوحدت الإمكانيات والثروات الاقتصادية وأصبحت رقما واحدا .. تضاعفت معها أهمية موقعها الاستراتيجي على الخارطة الجغرافية والاقتصادية العالمية .. ولكن إدارة الدولة المركزية والتخطيط والممارسات الشمولية أثبتت فشلها خلال الفترة الماضية كما يؤكد الكثير من خبراء الاقتصاد ، حيث كانت النتائج على الواقع لم تكن بالشكل الذي كان يأمله جميع أبناء الشعب اليمني ويتطلعه من الوحدة اليمنية .. وبالتالي فإن وجود الدولة التي ستحقق الأداء الاقتصادي وتحسن الحياة الاجتماعية للمواطن والعدالة والديمقراطية هي الدولة المطلوبة سواء كانت دولة اتحادية من أقاليم أو دولة موحدة مركزية .

استطلاع / منصور شايع

تضاعفت أهمية اليمن

يقول الدكتور قائد محمد عقلان نائب عميد المعهد الوطني للعلوم الإدارية الفرضية: الذي لا يختلف عليه اثنان ان الوحدة هي قوة والعكس هو ضعف ومن الناحية الاقتصادية فإن الوحدة أضافت لليمن أبعاداً مختلفة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا يعني تضاعفت أهمية اليمن على المساحة الدولية من منظور اقتصادي على عكس ما كانت تحسب أثناء التجزئة وقبل الوحدة وبالتالي النظرة الاقتصادية على المستوى الدولي أن اليمن تضاعفت مكانتها الاستراتيجية سواء من حيث المساحة الجغرافية وامتداد الشواطئ أو على مستوى الموارد المائية بدلا من كونها رقمين صارت رقما واحدا ،والموارد البشرية أصبح اليوم تعداد اليمن 25 مليون نسمة لا يخلو من معطى استراتيجي يضاف إلى اليمن على مستوى التوازنات الإقليمية وعلى المستوى الاقتصادي النفط بالتأكيد يخلق نزاعات بين الدول ولكن في ظل الوحدة ضمدت الجراح وأصبحت لدينا مصالح مشتركة إذا ما حسبت التجزئة سيكون الصراع على الموارد أكثر والصراع لا يؤدي إلى استقرار ولا إلى استثمار .. غير أنها تحتاج إلى إدارة سليمة وهو شرط أساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي .

إشكالية إدارية

ويشير الدكتور عقلان إلى أن الوحدة بوضعها الحالي فيها مظالم وقصور خاصة على المستوى الإداري وهذا لا يعتبر تشكيكا في مسار الوحدة ولكن تصحيح لمسار الوحدة وآلية عملها ، فالإدارة هي جوهر المسألة، فإشكالية الوحدة اليمنية هي إشكالية إدارية معنى إدارة الدولة وهذا يمكن علاجه لكن لا نعمل كما يريد البعض نعالج المشكلة بمشكلة أكبر وهي العودة إلى قبل عام 1990 م وهذا بالتأكيد ضعف فالتجزئة لها مساوئ ومضار ونتائجها المختلفة إقليميا ودوليا ، فاليمن لا تعاني من نقص في الموارد والإمكانيات وإنما تعاني من غياب إدارة رشيدة أو حكم رشيد لتوزيع الموارد بعدالة ورؤى اجتماعية ناضجة وفقاً لقاعدة العدالة الاجتماعية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب والبحث عن آليات ناضجة لإدارة الدولة، وهناك طرق عديدة ومنها الأقاليم وحتى الفيدرالية لكن تحت خط الوحدة اليمنية .

>د.قائد عقلان

تجمعات اقتصادية

ويضيف الدكتور أحمد شمسان رئيس مركز الإدارة العامة بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية أن الوحدة السياسية لها ارتباط وثيق بالوحدة الاقتصادية فعلى مستوى العالم توجد هناك التجمعات الاقتصادية بين الدول والقارات المختلفة ، فالدول على مستوى العالم تسعى للوحدة وخاصة الاقتصادية، وهناك تجمعات اقتصادية كالاتحاد الأوروبي من اجل مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها فالوحدة تشكل قوة لمواجهة تلك التحديات، فبالنسبة للوحدة اليمنية لاشك أنها أقوى اقتصاديا أمام العالم والجوار الإقليمي ولكن إدارة الدولة المركزية والتخطيط الشامل أثبت فشله خلال الفترة الماضية حيث كانت النتائج على الواقع لم تكن بالشكل الذي كنا نأمل . لافتاً إلى أن المؤشرات المحلية والعالمية بالنسبة لأداء اليمن في الجانب الاقتصادي كان ضعيفا والسبب ليس في الوحدة ولكن في الممارسات التي اتبعه خلال الفترة السابقة، الفردية على مستوى الدولة كان ضعيفا، وبالتالي لم تحقق انجازات على مستوى معيشة المواطن وتطوير القطاع الخاص والمختلط وحتى الاقتصاد الكلي لم يحقق إنجازات كبيرة .. لذا الكثير من الدول تصنف اليمن من الدول الفاشلة في الجانب الاقتصادي وأصبحت تحتل ضمن الدول العشر الأدنى على مستوى العالم.

تمزيق لمقدرات اليمن

وأكد الدكتور شمسان أن الوحدة هي أساس تطور وتقدم اليمن كما سبق وذكرت العيب كان في الأداء الاقتصادي وهو الذي شوه معالم الوحدة حتى أن الناس كما تسمع في المحافظات الجنوبية يطالبون بالانفصال أو فك الارتباط لأن الوحدة لم تحقق الطموحات التي كانوا يأملوه منها في تحسين أوضاعهم المعيشية .مفيداً بأن هناك في الشارع اليمني وحتى في مؤتمر الحوار من يرى أن تستمر الدولة اليمنية موحدة، ووجهة نظر تقول إن الأداء الاقتصادي سيتحسن في ظل وجود اليمن ضمن أقاليم أو اتحادات أما حكاية انفصال كدولتين فهذا سيوجد تدهوراً سياسياً واقتصادياً وتمزيقاً لمقدرات وثروات اليمن . منوهاً أن وجود الدولة التي ستحقق الأداء الاقتصادي وتحسين الحياة الاجتماعية للمواطن والعدالة والديمقراطية هي الدولة المطلوبة سواء كانت دولة اتحادية من أقاليم أو دولة موحدة مركزية . وقال : خلال 50 عاما في ظل الدولة المركزية لم يتحقق شيء فلعل الطريق الآخر يوصلنا إلى جودة في الحياة الاجتماعية، أهم شيء يكون تحت كيان موحد هي الجمهورية اليمنية لأن الدولة المفتتة والضعيفة لن تحقق شيئاً للمواطن ولن تحسن من الأداء الاقتصادي بصورة عامة.

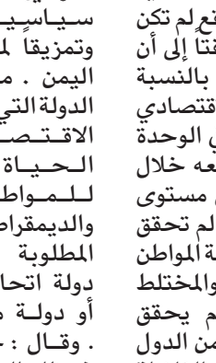

>د.أحمد شمسان

> صلاح المقطري

اتساع القاعدة الإنتاجية

ويرى الدكتور/ صلاح ياسين المقطري - أستاذ الاقتصاد - جامعة صنعاء: أنه في الأساس الإنسان يسعى إلى التجمع والتوحد والتكتل بشكل أكبر على أساس توفر الظروف اللازمة للقوة، والحجم الكبير يكون الإنتاج بشكل أكبر ويكون السوق الاستهلاكية أكبر قادر على تصريف المنتجات ، إلى جانب أن الوحدة معها تتنوع الموارد وهذا يؤدي إلى اتساع القاعدة الإنتاجية للمجتمع .. لكن للأسف الوحدة لم تصل إلى ما كان مؤملاً منها نتيجة عدم وجود إدارة رشيدة للبلد فقد اعتمدوا على مورد اقتصادي واحد وهو المورد الريعي لأن ثقافتنا لازالت ريعية وبالتالي لم يحدث اتساع في تنوع القاعدة الإنتاجية ، إلى جانب عدم وجود الحكم الرشيد والذي أدى إلى اتساع دائرة الفساد ، وان أي وحدة مشوهة ستخلق اقتصاداً مشوهاً ، لذا يجب أن تكون الوحدة تصب في مصلحة جميع أبناء المجتمع حتى يعملوا برغبة على التعايش المشترك بينهم لخدمة المجتمع الاتحادي ككل واستغلال الثروات بشكل أمثل وتقوية الاقتصاد ، كما أن في الوحدة تكون قدرة الدولة الواحدة التفاوضية أكبر أفضل من أن تكون كيانات صغيرة لا تستطيع التفاوض مع الدول الأخرى .. حتى الصناعات الكبيرة بحاجة إلى دول كبيرة وليس دولة صغيرة لأن عدد السكان ملائم والكوادر البشرية المؤهلة كثيرة قادرة على الإنتاج ومن ثم القاعدة الاستهلاكية كبيرة وتصدير الفائض للأسواق الأخرى .

انطلاق أعمال المؤتمر الأول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

بن طالب يدعو الحكومة إلى مساعدة الصناعات الصغيرة وإنشاء هيئة مستقلة مسئولة عن تنميتها

حسن شرف الدين

<،، انطلقت أمس بصنعاء أعمال المؤتمر الأول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تحت شعار "نحو نهضة اقتصادية وطنية شاملة" نظمته الجمعية اليمنية لتنمية الأعمال بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة.

وفي حفل انطلاق المؤتمر ألقى وزير الصناعة والتجارة سعد الدين بن طالب كلمة أكد فيها أهمية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من أهم ركائز الاقتصاد الوطني في البلد.

وقال الوزير بن طالب أن الوزارة لديها عدد من المناطق الصناعية في الحديدة وعدن وحضرموت وصنعاء لكنها إلى الآن بسبب ضعف البنية التحتية لا نستطيع تطويرها.. داعيا الحكومة التدخل لمساعدة الصناعات الصغيرة وإنشاء هيئة مستقلة تكون مسئولة عن تنمية مثل هذه الأعمال.

وأكد وزير الصناعة والتجارة أن من أهم جوانب البيئة الاستثمارية أن لا يكون في الدولة فساد، فوجوده في أي بيئة لا تنمو فيه صناعة صغيرة ولا كبيرة وسيكون الخاسر الجميع.. مشيراً إلى أن الفساد الذي وصل إليه اليمن والمستوى الرقمي 164 من بين الدول الأخرى لا يشجع على الاستثمار أو يشجع على الاقتصاد.

وقال بن طالب أن سبب عدم تقدم اليمن اقتصاديا رغم كفاءة شعبها هو اختطاف اقتصاد الدولة بالكامل من قبل المتنفذين وعدد محصور من أفراد المجتمع.

من جانبه أشار رئيس الجمعية اليمنية لتنمية الأعمال الدكتور عبدالقوي ردمان إلى أن المؤتمر الأول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى تعزيز التعاون والثقة بين قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل والإقراض المحلية وتعريف أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأهمية ودور البناء المؤسسي في استمرارية ونمو الأعمال، بالإضافة إلى تعريف المؤسسات التمويلية وصناديق الإقراض بأهمية ودور الحكومة في استيعاب التمويلات والمنح.. كما يعمل المؤتمر على تعزيز الشراكة بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص بما يسهم في تحسين نمو بيئة قطاع أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستعراض الفرص الاستثمارية الواعدة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية.

وأشار الدكتور رمان إلى أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمثل مصدراً لخلق فرص عمل جديدة وحاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة وعاملا مساعدا للاستقرار الاجتماعي والسياسي.. كما أنها تعتبر أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى دعمها في بناء القدرات الإنتاجية الشاملة من خلال استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة.

وقد استعرضت في جلسة العمل الأولى "تجارب الدول الصديقة في التنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.. التجربة الاندونسية والصينية والتركية".. فيما ناقشت جلسة العمل الثانية "بيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن".. أما الجلسة الثالثة فقد ناقشت "الخدمات الفنية والقانونية".. ومن المقرر أن تناقش الجلسة الأولى من اليوم الثاني للمؤتمر "الخدمات المالية -التمويل- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، فيما تناقش الجلسة الثانية "الخدمات المالية"، أما الجلسة الثالثة فستحتوي على قصص نجاح".

دعوة الشركات التركية للاستثمار في محطة كهرباء مصفاة عدن

{ عدن/سبأ

بحث المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن الدكتور نجيب منصور العوج مع وزير الطاقة والمصادر الطبيعية التركي الدكتور تنار يلدز مجالات التعاون المشترك والاستثمارات المتبادلة بين الجانبين.

وتطرق اللقاء إلى امكانية تعزيز سبل التعاون الثنائي بين اليمن وتركيا في مناقصات المصفاة للمشتقات النفطية.

وخلال اللقاء عرض الدكتور العوج على الجانب التركي امكانية دخول الشركات التركية ومشاركتها في بناء محطة الكهرباء الخاصة بالمصفاة والتي تم الانتهاء من اعداد الدراسات الخاصة بها واستلام وثائق مناقصتها.

وأشار إلى حاجة شركة مصافي عدن للاستفادة من الخبرات التركية في بناء خزانات الغاز المنزلي وتأهيل الكادر البشري وتبادل الخبرات في مختلف المجالات، مبديا استعداد المصفاة لتموين البواخر التركية المارة في المنطقة عبر إدارة عدن لتموين البواخر.

من جانبه أشار الوزير التركي إلى انه سيقوم بنقل ما اطلع عليه إلى الشركات التركية وحثها على الاستثمار في مصفاة عدن، منوها بمشروع تطوير وتحديث المصفاة والدراسات التفصيلية والوثائق الخاصة بالمشروع التي تسلم نسخة منها بهدف مساهمة الشركة التركية فيه.

مناقشة خطط استئناف العمل في مشاريع الطرق في الجوف وعمران

صنعاء/سبأ

ناقش وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي مع محافظ الجوف محمد سالم بن عبود طبيعة استئناف العمل في مشاريع الطرق في المحافظة وانزالها في مناقصة لاستكمال سفلتة الشوارع الرئيسية في عاصمة المحافظة.

كما تم التطرق الى ضرورة استكمال سفلتة المدخل الرئيسي لعاصمة المحافظة مع إعطاء الأولوية للمشاريع المعتمدة في البرنامج الاستثماري و إدراج عدد من مشاريع الطرق الريفية ضمن التمويلات الخارجية المتاحة لدى برنامج الطرق الريفية.

حضر اللقاء الوكيل المساعد لقطاع الطرق المهندس ابراهيم الكبسي.

كما ناقش وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي مع محافظ عمران محمد حسن دماج سير الأداء في مشاريع الطرق الجاري تنفيذها في المحافظة، وسبل استئناف العمل في المشاريع المتعثرة.

كما تم في الاجتماع التطرق الى ضرورة إنزال مناقصات المشاريع الهامة والتي سبق الاتفاق على تنفيذها والمعتمدة في البرنامج الاستثماري لوزارة الأشغال على أن يتم انزالها وفقا لبرنامج زمني يتم الاتفاق عليه بين قطاع الطرق ومكتب الأشغال في محافظة عمران وإدراج الطرق التي تربط بين مراكز المديريات بالطرق الإسفلتية والتي ستحظى بتمويلات خارجية.

تعز.. لجنة المناقصات تقر تنفيذ تسعة مشاريع خدمية

تعز/سبأ

أقرت لجنة المناقصات بمحافظة تعز أمس برئاسة المحافظ شوقي أحمد هائل مناقصات تسعة مشاريع خدمية واستكمال عدد من مشاريع كهرباء الريف وحصر جميع احتياجاتها ومشروع تجهيز صالة العمليات وغرفة العناية المركزة بالمستشفى الجمهوري بتكلفة مليار ريال.

حيث أقرت اللجنة، مشروع وضع حواجز حديدية على عبارات الشوارع وتنفيذ شبكة مياه الدوملة شمال فندق السعيد وتوريد وشراء قطع غيار لمعدات مكتب الزراعة وتوريد وتركيب وحدة تنقية وتحليه للمياه المغذية لأجهزة الغسيل الكلوي وتنفيذ الأعمال الإضافية لمشروع تكسير صخور قرية الصويرة بمنطقة قدس وتنفيذ دراسة وتصميم مشروع مركز ماوية جبل عابد عماعمة وشراء جهاز تصوير طبقي محوري لمستشفى خليفة العام بالتربة بعد تحديد مواصفاته الفنية وتنفيذ سور وبوابة مركز الإصدار الآلي لخدمات الشرطة بالحوبان.

وكان محافظ تعز ترأس اجتماعاً ضم مسئولي المكاتب والوحدات الإدارية المعنية بالمشاريع الخدمية والتنموية داخل المحافظة بحضور أمين عام محلي المحافظة محمد أحمد الحاج.

جرى خلاله مناقشة وضع النفقات الرأسمالية والاستثمارية المعتمدة والمنصرفة والالتزامات القائمة على الخطة الاستثنائية حتى ابريل 2013م.

واستعرض المحافظ الجهود التي بذلت في متابعة تمويل عدد من المشاريع الخدمية مع الأجهزة المركزية والوزارات المعنية بصنعاء خلال الأيام الماضية وضم 7 مليارات ريال في ميزانية العام 2013م إلى جانب الـ5 مليارات السابقة ضمن المشاريع الاستثمارية للمحافظة وكذا 13 مليار ريال مشاريع مركزية ليصل ما هو معتمد في البرنامج الاستثماري للمحافظة للعام 2013 م نحو 25 مليار ريال.